المحاضرة السادسة: فلسفة القانون

لفهم ما المقصود بفلسفة القانون يجب على الطالب معرفة ما المقصود بالفلسفة وأين نشأت؟ ولماذا سميت بأم العلوم؟ ودورها كعلم في مجال العلوم القانونية.

1- مفهوم الفلسفة

الفلسفة علم نشأت عند اليونان في القرن السادس قبل الميلاد ومن بين مفكري المدرسة اليونانية الاوائل (طاليس الملطي (546 - 624 ق.م)، اناكسيماندر (546 - 610ق.م)، اناكسيمانس الملطي (525 - 588ق. م) هو فيلسوف يوناني وآخرين وهذا قبل (سقراط) كما شرحنا في المحاضرة السابقة.

هؤلاء الفلاسفة حاولوا إعطاء تفسيرات اصل الوجود الانساني كانوا علماء وحولوا الجمع بين الفلسفة والعلم محاولين فهم الاسباب وتقديم الادلة والبراهين كل ما يتعلق بحياة الانسان والبحث عن اسباب وجوده واستمراريته.

اناكسيمانس مثلا ان اصل العالم هو الهواء ثم فيما بعد جاءت تفسيرات عدّة للوجود الانساني.

اذن الفلسفة هي دراسة طبيعة الواقع والوجود، دراسة ما يمكن معرفته وتعني "حب الحكمة" واحدة من اهم مجالات الفكر الانساني في تطلعه للوصول الى معنى "الحياة".

كلمة الفلسفة تعني المعرفة العقلية اي العلم بالمعنى الكلمة. فهي معرفة شاملة تطمح إلى تقديم تفسير شامل للعالم وللوجود الإنساني، كما هي أيضا تساؤل بامتياز حول كافة أمور الحياة.

أم أهدافها فهي بنظر البعض البحث عن الحقيقة، أو عن الخير بنظر البعض الآخر أو عن الجمال. وأيضا عن معنى الحياة والسعادة. الفلسفة هي التفكر الدائم وعرض الأفكار على الآخرين المعارضين لأفكارنا بهدف إثارة الجدل. الفلسفة هي أيضا خلق المفهومات وتحليلها.

في العصور القديمة كانت المعارف مندمجة في بعضها البعض تحت إشراف أم العلوم ونعني الفلسفة التي كانت تمثل في آن العلوم الصحيحة والعلوم الإنسانية بمجملها: الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، التاريخ، الجغرافيا، التربية، الشعر، أضف إلى ذلك قيم الجمال والحسن والأخلاق والعدل...الخ، كان ينبغي أن يلم الحكيم بكل هذا كي يدخل باب الفلسفة الملوكي.

ولهذا سميت بأم العلوم لأنها كانت ومازالت تؤدي الى ابرز وظيفة من وظائف العلم وهي التفسير.

وعليه فالفلسفة هي دراسة متعمقة لفرع من فروع المعرفة البشرية ومنها القانون ، ولهذا فمحاولة ادراك طبيعة القانون الوضعي هو عمل فلسفي. الفلسفة هي الحاضر دوما في أي نص قانوني وفي أي مجال اختصاصي: قانون مدني، جزائي، تجاري

اذن فالفلسفة هو محاولة فهم الواقع عن طريق التفكير في اي ميدان.

ونفس الشيء بالنسبة للمهتمين بالقانون، فيكون من المنطقي ومن الطبيعي ان يقوم بها المنشغلون و المهتمون بالقانون (قضاة، فقهاء، ومحامون). فهي اذن ميدان الدراسة القانونية.

فالقانون الوضعي مبني على تفكير فلسفي في اطار القانون ومنه فلسفة القانون من نطاق القانون لا الفلسفة، ولهذا ومن خلال ما تقدم يسهل على الطالب فهم ما المقصود بفلسفة القانون.

2- تعريف فلسفة القانون

الفلسفة كما اشرنا هي دراسة متعمقة لفرع من فروع المعرفة البشرية ومنها القانون، فمحاولة إدراك طبيعة القانون الوضعي هي عمل فلسفي، فماذا يعني "التفلسف" غير محاولة فهم الواقع عن طريق التفكير، حين ينصب مثل هذا التفكير أو الدراسة المتعمقة على القانون فيكون من المنطقي، بل من الطبيعي أن يقوم بها المشتغلون بالقانون، فهي إذن من ميدان الدراسات القانونية أولا وأخيرا، ففي دراستنا لأساس القانون وطبيعته، لا ننطلق ولا يمكن أن ننطلق من " نظام فلسفي" معين، بل من استقرأ الواقع القانوني للقانون انطلاقا من معطيات القانون الوضعي، وخير من يقوم بهذه المهمة هم القانونيين وحدهم، فلسفة القانون، إذن هي من نطاق القانون لا الفلسفة بل هي كما قيل القانون الوضعي حين يكون محلا لفكر التأملي.

وعليه يقصد بفلسفة القانون المادة العلمية التي تختص أو تهتم بدراسة موقف الفلسفة* من الظاهرة القانونية (باعتبارها جزء من الظاهرة الاجتماعية)، وشرح معانيها العميقة ومضامينها المختلفة.[1]

لقد عالج كل مفكر فلسفة القانون وفقا لمذهبه، فالفلسفة تدرس عموميات الظاهرة القانونية في حين أن رجل القانون يهتم بتفاصيل الجزئيات.

كما يقصد فلسفة القانون عموما البحث في الموضوعات العامة وواسعة في مجال القانون، وهو مجال واسع لبحث الموضوعات الأكثر أهمية في مجال القانون مثل أساس الإلزام في القانون، اي البحث في مسألة العدل والعدالة وأغلب موضوعات مادة المدخل إلى القانون (التي تدرس في السنة الأولى حقوق) تنتمي فعلا لمجال فلسفة القانون.

للتذكير ان فلسفة القانون هي حكرا لكل باحث قانوني فيلسوف مهتم ومنشغل بظواهر القانونية، فهو أدرى وأكثر تأهيلا لمعالجة مواضيعه من النحية العلمية، باعتباره طارئ على القانون وبالتالي على فلسفته.[2]لمعالجة المشكلات.

ومصطلح "فلسفة القانون" ابتكره الفلاسفة ورجال الفكر، واستعمله كل من الفيلسوف "جورج هيجل"(1770-1831) والفيلسوف"إهرنج" Rudof.Von Jhering (1818-1892) عنوانا لمؤلفين لهما تحت اسم "فلسفة القانون".[3]

يذهب الكثير من الدارسين إلى أن "هيجل" هو من استخدم للمرة الأولى هذه العبارة "فلسفة القانون" في مؤلفه الشهير "فلسفة القانون" سنة 1820. ثم "اهرنج "سنة 1872. وتكون "فلسفة القانون" هي الفلسفة مطبقة على القانون؟ "... هي الفلسفة في نطاق القانون مفهوما للعالم فأي عرض مقنع وعلمي لفلسفة وحدهم مختصون بفلسفة القانون باستثناء القانونيين، ففلسفة القانون ليست بفرع من فروع القانون... ولا هي بعلم وسيط بين القانون والفلسفة، وميدانها يقتصر على الفلسفة فقط.

---

* للفهم اكثر طلع مفهوم الفلسفة.... فالفلسفة إذن هي دراسة متعمقة لفرع من فروع المعرفة البشرية ومنها القانون، فمحاولة إدراك طبيعة القانون الوضعي هي عمل فلسفي، فماذا يعني "التفلسف" غير محاولة فهم الواقع عن طريق التفكير. حين ينصب مثل هذا التفكير أو الدراسة المتعمقة على القانون فيكون من المنطقي، بل من الطبيعي أن يقوم بها المشتغلون بالقانون

[1] منذر الشاوي، فلسفة القانون. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الاردن،2009، ص: 19

[2] - سعيد بوعلى، المرجع السابق، ص: 05.

[3] - أحمد خروع، المناهج العلمية وفلسفة القانون، مدخل تمهيدي لطلبة السنة الأولى ليسانس حقوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2004، ص: 73.

المقصود هنا الاستخدام الأكاديمي والنظري للعبارة، لأن فلسفة القانون بالمعنى الواسع غابرة القدم، ويمكن القول إنها مذ أن نشأت الفلسفة كان هناك فلسفة قانون، وهو ما أثبتته كتب الإغريق في فلسفة سقراط وأرسطو وأفلاطون. فالفلسفة عند "ارسطو " هي علم العموميات، و معرفة الاصول الاولى و العلل التي تؤدي الى الأشياء.

ملاحظة1: فلسفة القانون عموما البحث في الموضوعات الأشد عمومية في مجال القانون، وهي مجال واسع لبحث الموضوعات الأكثر أهمية في مجال القانون مثل أساس الإلزام في القانون ويقصد بذلك بحث مسألة العدل والعدالة، وأغلب موضوعات مادة المدخل إلى القانون التي تدرس في السنة الأولى بكليات الحقوق في جامعات العالم.

فلسفة القانون شأن كل فلسفة تهتم بالجوانب العالمية و النواحي العامة للقانون فالفلسفة لا تقصر على مميزات قانون وطني بل تمتد الى ما هو مشترك بين الأنظمة القانونية المختلفة، ذلك أن القانون ليس مجرد ظاهرة وطنية بل هو ظاهرة انسانية.

هذا وتنقسم فلسفة القانون إلى عدد من المباحث هي الوجود القانوني، والقيم القانونية، المعرفة القانونية، وعلم الاجتماع القانوني.

فالوجود القانوني يبحث في تعريف القانون وأساس إلزامه، وهنا يجري التميز بين النص القانوني الصادر عن المشرع وبين القانون المجرد أو الموضوعي الذي يشير إلى معنى العدل الأسمى.

والقيم القانونية هي المبادئ والمثل الحاكمة للقانون هل هي العدل مثلا أم الأمن والاستقرار أم الحرية أم كلها معا. وما المقصود بكل منها.

المعرفة القانونية هي الوسائل التي يمكن بها التعرف على القانون: هل هي مجرد العقل أم التجربة والملاحظة، وما هي أدوات المعرفة القانونية.

أما علم الاجتماع القانوني فيبحث في العلاقة بين القانون والمجتمع.

وتتعدد مدارس أو مذاهب فلسفة القانون بتعدد الحضارات الإنسانية وأنساقها الثقافية، ولعل أهم مقابلة بين مذاهب فلسفة القانون هي تلك التي تجرى بين مذاهب القانون الطبيعي وفلسفة القانون الوضعية والفلسفة الاجتماعية في القانون ومذهب المادية التاريخية.

2- أهمية فلسفة القانون ومكانتها كمنهج علمي وجب تدريسه

تكمن اهمية دراسة فلسفة القانون من خلال الجواب على السؤال الاتي: ما الفائدة من دراسة فلسفة القانون[4]:

ا- لفلسفة القانون أهمية علمية وتعليمية كبيرة، فمن المفيد للطالب والباحث في القانون أن تشمل دراسته وبحوثه التأمل في كل المشاكل الكبرى للقانون، من أجل تكوين نظرة شاملة وعميقة عن القانون.

ب- كما أن فلسفة القانون تفرضها طبيعة الأشياء، فمهما كان تعامل رجل القانون مع المشاكل القانونية، فإن هناك حالات لا بد أن يحدد موقفا منها وأن يكون قادرا على تبرير قناعاته.

[4] منذر الشاوي، المرجع السابق، ص:31

ولفهم اهمية فلسفة القانون يروي الأستاذ "بريمو" أن شابا من الدارسين في القانون الإداري سأله: "أنا الطلب أنتظر منكم استاذي أن تثبتوا لي فائدة فلسفة القانون حتى أؤمن بها فكان جواب الاستاذ: "أن فائدة فلسفة القانون موجودة في كل صفحات كتب القانون الإداري التي تستخدمها، فهل يستطيع القانوني الجدير بهذا الاسم أن يجهل أن القانون الإداري الفرنسي قد حددته بكامله، النظريات الموضوعية للعميد "ديجي" ومذهبه، وأن المفاهيم القانونية التي يستخدمها أساتذة القانون الإداري لا يمكن أن تُبرر إلا بفضل مذهب العميد "ديجي" عن القانون والدولة."[5]

وفي هذا السياق يقول الأستاذ "دبيرو" أن الفكر القانوني الفلسفي حين انصرف إلى دراسة المشاكل النظرية الكبرى مستخلصا مبادئها الحقيقية، قد أثر في التطور الوضعي للقانون وفي إقامته وتطبيقه تأثيرا كبيرا وحصل على نتائج أكثر فاعلية من تلك التي تنسب إلى الذين تمسكوا بالتكنيك القانوني فقط، فه يستطيع أحد انكار تأثير التجديد الفقهي الذي حصل منذ مطلع القرن العشرين في التشريع وفي القضاء وكذلك في التوجيه العام للأفكار والعادات في فرنسا.
"لنأخذ يقول الأستاذ "دبيرو" إحدى النظريات المعاصرة التي أثارت معارضة كبيرة وهي نظرية "دكي"، إلا أن تأثير هذا القانوني الكبير كان حاسما في العالم القانوني المعاصر فبفضل المناقشات الكبرى التي أثارها ... فإن آراءه دخلت في كل تنظيماتنا الإدارية، وساهمت بدون أن نشعر في تغييرها وحتى هذه الفكرة التي تتردد في مؤلفاته يجب تقييد الدولة بالقانون.. فمن كثرة أن ينادي بالتقييد ومن كثرة ما يؤكد ضرورتها ويفضح مخاطر عدم تقييد الدولة...المهم نصل في الواقع إلى إيقاف التصرفات التحكمية... في أمور جوهرية.[6]

فدراسة فلسفة القانون تهتم بالأصول وتوضح أثرها على الفروع، فالأصل هو فلسفة القانون، والفرع هو علم القانون، فالبحث القانوني لكي يصير علما يجب أن يعالج القانون في علاقته بالمجتمع وارتباطه بالإيديولوجيا، فيدرس الجزئيات في ضوء الكليات، ويشرح القواعد على هدي المبادئ.[7]

هذا عن أهمية فلسفة القانون، وإذا كان الأمر كذلك فإن دراستها ستفرض في الزمان والمكان.

حيث، مع بداية من القرن التاسع عشر بدأ بشكل بارز ظهور كتب ومؤلفات خاصة بفلسفة القانون، حيث صدر عام 1823 كتب للفقيه الانجليزي "جون أوستن" عنوانه "محاضرات في علم القانون أو فلسفة القانون الوضعي"[8]، وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهر العديد من المؤلفات في النظرية العامة للقانون، وفلسفة القانون.

وتحتل دراسة فلسفة القانون مكانة هامة في مناهج كبرى الجامعات الأوربية(في اسبانيا وايطاليا وألمانيا والنمسا وهولندا وفي انجلترا...) ،والعالمية تحت اسم "علم القانون"[9] لما لها من أهمية كبرى في تكوين طلبة القانون وتوجيههم للبحث والدراسة في النظريات العامة للقانون، ومعرفة أصل القانون وجوهره وغايته.

ملاحظة: في فرنسا القانونيين لم يهتموا لفترة طويلة بفلسفة القانون ولم يتناولونها إلا بشكل عارض، الأمر الذي جعل أحد كبار القانونيين وهو "الفونس بواتيل" أن يعلن في محاضراته في "فلسفة القانون" التي نشرها عام 1899[10]، أن

---

[5] ألبير بريمو، التيّارات الكبرى لفلسفة القانون والدولة، منشورات أ. بادون، باريس، 1976، ص: 8

[6] DUPEYROUX, Henri ; Les Grands Problèmes du Droit .Éditeur : Recueil Sirey ; Date d'édition : 1938 PARIS , 1938 P:29

[7] إدريس فاضلي، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، المرجع السابق، ص: 124.

[8] John Austin et Sarah Austin, Lectures ON jurisprudence or The Philosophy of positive law, Date de publication originale(1885) 2018

[9] فيكيو، جورجو ديل ، فلسفة القانون، مجلة القانون والاقتصاد. الناشر: جامعة القاهرة - كلية الحقوق،1961 مصر ، ص: 6.

[10] Paul Roubier: Théorie générale du droit histoire des doctrines juridiques et philosophie des valeurs sociales (2ème éd). Recueil Sirey , PARIS, 1952, P: 21

استبعاد هذه المادة من مناهج الجامعات أمر غير طبيعي بالنسبة للتعليم العالي، ومنذ ذلك الوقت اصبحت لها اهمية لى الباحثين في مجال القانون

3- موضوع ووظائف فلسفة القانون

أ- من حيث الموضوع: تشمل دراسة فلسفة القانون موضوعين أساسيين هما: أصل القانون، وغاية القانون.

أ- أصل القانون**:** يقصد به ماهية القانون وأساس القانون وأصل نشأته. أي هل أن القانون ينشأ من ضمير الجماعة بطريقة طبيعية وتلقائية لا دخل لإرادة الإنسان فيه؟ أم أن إرادة الإنسان تلعب دورا فعالا في إنشاء القانون ؟ أم أن القانون ينشأ من تفاعل عناصر مثالية ؟ أو ينشأ من تفاعل عناصر واقعية ؟ أم ينشأ منهما معا.

ب- غاية القانون**:** يقصد به تلك الأهداف أو القيم التي يراعيها القانون ويسعى إلى تحقيقها، وحتى وإن اتفق فقهاء القانون والفلاسفة على أن غاية القانون هي تحقيق العدل، لكنهم اختلفوا حول العناصر التي يتكون منها حتى يكتسب هذا القانون الصفة الشرعية ويكون ملزما لجميع الأفراد. فبعضهم يرى أن العدل الذي يسعى القانون إلى تحقيقه هو العدل التبادلي أو التعاوني الذي يعني إشراك الجميع في تحقيقه، بينما يرى البعض الآخر أنه العدل التوزيعي، أي التوزيع العادل للمنافع، في حين يرى البعض أن القانون يرمي إلى تحقيق العدل الاجتماعي.[11]

ب--من حيث الوظائف: تشمل دراسة فلسفة القانون تحقيق الوظائف التالية:[12]

- إحداث توافق بين الفكرة القانونية والتغيير الاجتماعي.
- إيجاد تفسير للأنظمة السياسية والقانونية.
- تعميق الوعي القانوني.
- الارتقاء بمستوى التفكير القانوني.
- تحديد الإيديولوجية السياسية والقانونية للمجتمع.
- تطوير علم القانون وفهم القانون.

4- مناهج فلسفة القانون

الدراسة الأولى للقانون تتضمن، إذن إعطاء الأفكار والمفاهيم والمبادئ الأساسية والوسائل التي تساعد على فهم أقسام وفروع القانون الأساسية وكل ذلك سيكون من ميدان " المدخل إلى القانون."

وعند التعمق في دراسة الأفكار والمبادئ والمفاهيم والنظريات القانونية التي تكونت عبر الزمن وعبر مواقف فكرية ومذهبية متعددة، وكل ذلك انطلاقا من معطيات القانون الوضعي، نكون قد انتقلنا إلى مستوى أعلى في معرفة القانون تبدأ من حيث ينتهي علم القانون الوضعي. في حين ان فلسفة القانون هي امتداد لعلم القانون.

---

[11] إدريس فاضلي، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، المرجع السابق، ص: 125.

[12] مزيد من الإيضاح والشرح، انظر: فايز محمد حسين محمد، فلسفة القانون ونظرية العدالة. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، سنة 2010، ص: 1372- 1378.

إن فلسفة القانون لا يمكن أن تكون غير مرحلة أو مستوى متقدم في تعميق علم القانون ومفاهيمه الأساسية فمع فلسفة القانون نبقى إذن في علم القانون الوضعي ومنه ننطلق لنصل إلى مستوى آخر لفهم القانون وإذا كان هناك من استقلال لفلسفة القانون عن علم القانون الوضعي فهو استقلال في الدرجة، وفي المستوى البحثي وليس في طبيعة المشاكل محل المعالجة فعلم القانون وفلسفة القانون مستويان في البحث لفهم النظام القانوني: الفلسفة تعميق لبعض جوانبه ولمشاكله الكبرى وليس نظرة فوقية تعلو عليه وتنفصل عنه.

إلا أن البعض يعتقد أن هذه المهمة من اختصاص "النظرية العامة للقانون" ما دمنا في إطار القانون الوضعي والنظام القانوني، لكن التمييز بين النظرية العامة للقانون وفلسفة القانون ليس إلا مسألة تعوزها الدقة، في الرؤية لأنهما وجهان لحقيقة واحدة فإذا استعرضنا ما كتب تحت عنوان " النظرية العامة للقانون" نجد أنه ضمن فلسفة القانون في الحقيقة سواء من حيث طبيعة المشاكل محل المعالجة أم من حيث منهج تناولها.